

مع استمرارية النظام السياسي بعد عرفات

هل يمكن إلغاء عبارة «يصرف له» من قاموسه؟

خاص - آفاق برلمانية

«يصرف له» عبارة شائعة في الأوساط السياسية والشعبية الفلسطينية، وتشير إلى منح الرئيس المالية للأفراد والمؤسسات، وموافقة على كتب مساعدات مالية، منها ما هو إنساني يطال حياة العامة من الناس والمحتاجين منهم وغير المحتاجين، ومنها ما يتعلق بالوظيفة العامة من ترقية وتعيينات، ومنها مساعدات بمبالغ مالية كبيرة، وهذه من نصيب النخبة الحاكمة وفي محيط الرئيس ورجالاته، واستخدمت هذه المساعدات بصورة سياسية، لبناء مراكز قوة ونفوذ محلي وسياسي وجوهوي. ونشأ على هامش «يصرف له» وكلاء وسماصرة لصرف هذه المساعدات، ولم تخلُ حقايب وجيوب أي ضيف أو مسؤول فلسطيني من كتب المساعدات والمنح والتعيينات هذه، تسلم من قبل الضيوف باليد إلى الرئيس الذي يحيلها إلى مكتبه، أو ملف يحمله المسؤول وتكون فيه الأولويات الشخصية أولاً، والعائلية ثانياً، وقضايا العمل والتنظيم ثالثاً، إذا ما وجدت لها مكاناً. وهذه ظاهرة قيل الكثير فيها وانتقدتها حتى المستفيدين منها، ولكن هل يستطيع الفلسطينيون أن يتخلوا عنها؟ وهل في إعادة الاعتبار للمؤسسة بعد رحيل الزعيم الكبير ياسر عرفات الذي كان أكبر من المؤسسة وتصرف كتاب للفلسطينيين إمكانية للتخلي عن هذه الظاهرة ومساعدة المواطن من خلال بناء مؤسسات له يستفيد منها بدلاً من المساعدة المالية التي يتلقاها طلباً لحل مشكلة، وإن كان معظمها مشكلات مالية؟

«آفاق برلمانية» استوضحت إمكانية أن يستمر هذا النظام في عهد جديد وزمن الرئيس القادم وفرص هذا الرئيس في النجاح إذا ما رغب في تغيير هذه الآلية وحجم المواجهة والمعارضة لخطواته تلك. ولاحظت «آفاق برلمانية» من خلال أجوبة من سالتهم أن ما يشبه الإجماع على ضرورة إلغاء المساعدات باستثناء ما يتعلق منها بالعلاج الطبي. وحاولت «آفاق برلمانية» التأكد والوصول إلى أشخاص صرف لهم الرئيس بالوكالة السيد روجي فتوح مساعدات مالية تراوحت بين ٢٠٠٠ و ٣٠٠٠ آلاف دولار، لكنها لم تتمكن من مقابلة أحد منهم، لكنها التقت بمواطنين يبحثون عن حمل لهم طلب المساعدة، ويظهر أن هناك محاولات لتكريس الصيغة القديمة قبل وصول رئيس منتخب وفرضه كامر واقع.

النتيجة: تنظيم المساعدات لا إلغاءها

ويقول السيد رفيق النتشة رئيس المجلس التشريعي السابق وعضو المجلس الثوري لحركة «فتح» «أي رئيس عليه معالجة هذا الأمر من خلال وضع القانون والتنظيم الإداري والمالي موضع التنفيذ، وهذا ما كان يؤيده، وقد اعتمده الأخ الرئيس الراحل ياسر عرفات، لكن مع الأسف الشديد لم يوضع موضع التنفيذ بصورة كاملة. الآن المطلوب من أي رئيس أن يضع القوانين - كل القوانين والأنظمة - موضع التنفيذ من خلال المؤسسات الشرعية، وهذا ملزم وواجب أن يتم، وهذا هو صلب منهج الإصلاح الذي قرره المجلس التشريعي واعتمده سيادة الرئيس الراحل». ويضيف النتشة: «إن عقبات ذات دوافع خفية ستتشأ لتعطيل عملية الإصلاح، وذلك من قبل بعض الذين كانوا يستفيدون من الفوضى ووجود الفساد، لكن لن يجرؤ أحد أن يقف ضد القانون وضد الإصلاح بصورة علنية، لأن هذا هو منهج السلطة الوطنية، وهو ما يجمع عليه شعبنا». ولكن مع ذلك نحن لا نقول بإلغاء المساعدات والحالات الإنسانية وغير ذلك، لكن نؤكد على ضرورة تنظيمها، من خلال المؤسسات: مؤسسة الرئاسة، ومجلس الوزراء، وقبلهم التشريعي، بحيث نحدث تغييراً في

السياسة الإدارية، وهذا مطلب شعبي، وهو قرار معتمد من كل الجهات الرسمية. ويضيف النتشة: أنا مصمم على التغيير ومحاربة الفساد، وأنا عضو في المجلس التشريعي وأنا وزير وأنا مواطن وسأستمر في هذا الاتجاه، وأؤكد على تفاؤلي المطلق في هذا الاتجاه.

ليست مشكلة لتناقش

ولا يعتبر أمين مقبول، عضو المجلس الثوري لحركة «فتح» أن هذه مشكلة، حتى تطرح وتناقش، وهذا نظام موجود في كل دول وأنظمة العالم (...). أي رئيس لديه ميزانية، والرئيس في فلسطين ميزانيته مفرة من المجلس التشريعي، وتصرف من الميزانية العامة، وهذه ليست مشكلة للشعب الفلسطيني، بل كانت حالاً لمشاكل في حياة المواطنين؛ مثل قضايا المرض، ونسف البيوت. ولا يعتقد مقبول أن هذه الآلية في العمل تصادر دور المؤسسة، لأن المؤسسة موجودة ولها نظامها الخاص، الشؤون الاجتماعية، ومؤسسة أسر الشهداء، وغيرها لها أنظمة خاصة بها، وأي رئيس له هامش في صرف هذه المنح، وهو لا يراها مشكلة تستوجب طرحها وعلاجها. كذلك هو لا يعتبرها مشكلة في النظام السياسي طالما أنها تصرف ضمن ميزانية مكتب الرئيس المحددة بنسب من قبل المجلس التشريعي، وله الحق في أن يصرف بها.

الشعبي: نظام أبوي والمتضررون سيقاومون التغيير

ويقول عزمي الشعبي، عضو المجلس التشريعي: بالتأكيد نحن نتكلم عن نظام متكامل يقوم ويستند إلى مركز السيد عرفات ودوره داخل هذا النظام، شخصية الرئيس لم تكن عنصراً عادياً، بل كان العمود الفقري لهذا النظام، وغياب السيد الرئيس سوف يؤدي إلى انهيار النظام بعناصره الأساسية، وعندما نتحدث عن مرحلة ما بعد عرفات، من حيث المبدأ ظواهر ومفاهيم والبيات النظام القديم ستستمر، لكن هناك ظواهر محددة أو سلوك معين في نظام عرفات الذي كان يعبر عن حالة الأبوية الذي يحول الرئيس عرفات إلى مانح لكل أبنائه، هذا العنصر سوف يندثر بسرعة، أما الحلقة المحيطة بالرئيس التي كانت تعتمد على هذا النظام في استثماره بتحولهم إلى وكلاء فرعيين للرئيس في هذه الخدمات سيقاومون، وسيحاولون فرض صيغة مستمرة لهذا الأسلوب، وشخصية الرئيس الذي سينتخب ستلعب دوراً في هذا الموضوع، وأيضاً شخص رئيس الوزراء وطبيعة المجلس التشريعي. ولكن إلى أي حد يمكن لهذه الفئة المستفيدة الضغط، إن هذا يتوقف على السلطة التنفيذية والتشريعية، وعلى طبيعة الشخصيات الذين توكل إليهم تقديم الخدمات، أي وزير المالية، ودور لجنة الموازنة، وقانون الموارد والوزراء الذين تم التعدي على صلاحياتهم لسد العجز في الميزانيات.

لا خيار إلا احترام المؤسسة

وعرب محمد الحوراني، عضو المجلس التشريعي عن تفاؤله بنهاية هذه المشكلة، ويقول نحن نعيش منذ أسابيع في حالة جديدة، نريد للمؤسسة أن تحدد آلية متابعة كل موضوع جديد، وكل مواضيع قديمة مثل العلاجات، وهي احتياجات حقيقية للناس، علينا إعادةنا إلى المؤسسة وتعويضها بوضع نظام قادر على استيعابها وحلها، النظام والمؤسسة عندما يفرضان نفسها لا يستطيع أحد أن يقف في وجهها نتيجة لمصالح أفراد أو فئة ضيقة، لأن أنصار النظام أكبر والمدافعين عنه أكثر. وأما إذا كان هذا النظام سيمر بسرعة بسهولة أو صعوبة، لا يهم لأن النظام سيمر ولا خيار إلا احترام المؤسسة. وشرعية المؤسسة لا تأتي من الانتخابات فقط، بل من اتخاذ القرارات المتعلقة بحياة الناس على أساس القانون وسينجح النظام الجديد. ويظل السؤال هل تستطيع المؤسسة ببنائها الحالي استيعاب ما يستجد بطريقة

منطقية، الحقيقة أن غياب القانون يكبر أية مشكلة صغيرة وحضور المؤسسة والقانون كفيل بحل أية مشكلة مهما كانت كبيرة.

جبهة قوية

ويقول ذيب قاسم، وهو موظف في السلطة الوطنية: ليس سهلاً على أي رئيس أن يغير نظاماً قائماً بكبسة زر، هناك مستفيدون من النظام القائم، وهم منتفزون، وهؤلاء لا يمكن لهم أن يلعبوا دوراً معيقاً، الحديث عن برامج المرشحين ومحاربة الفساد هو أمر طوباوي، أي برنامج انتخابي في كل الكيانات يتناقض مع الواقع، نحن بحاجة إلى تغيير وتغيير حقيقي، ولكن نعتقد أن هذا التغيير يجب أن يكون هادئاً، لأن المستفيدين سيشكلون جبهة قوية لا يمكن لأي رئيس جديد أن يتجاوزها مرة واحدة حتى لو رغب. وهناك أمثلة عايشناها في عهد حكومة «أبو مازن» عندما أخذ قراراً بإحالة كل من تجاوز ٦٠ عاماً إلى التقاعد، خرج معارضون تمكنوا من وقف القرار بالترويج لفكرة أن هذا القرار يستهدف تصفية منظمة التحرير الفلسطينية.

لن يجرؤ أحد على التوقيع

ويرى محمود نوفل، مدير عام في السلطة الوطنية: أن أي رئيس قادم لا يستطيع السير بنفس خطى الرئيس الراحل، ويجب العودة إلى المؤسسة، ولن يستطيع أي رئيس أن يحل مكان أبو عمار حتى لو رغب في ذلك، لأن النظام الذي اعتمده أبو عمار كان يستفيد منه الجميع دون استثناء، مضيفاً أنه لا يعتقد أن يواجه أي رئيس مواجهة، لأن المؤسسة ستأخذ مكانها، ضارباً مثلاً بالصحة، حيث شهدت تغيرات بعد وفاة الرئيس، وأصبح عدد اللجنة الطبية المشرفة على التحويلات المرضية ١٤ عضواً بدلاً من ٧، وتمت زيادة موازنة العلاج للصحة، وهذه إجراءات طارئة، وهناك قرارات وقعها رئيس مجلس الوزراء «أبو العلاء» وهي طارئة واستثنائية وتم تمريرها، لكني أعتقد أن أبو علاء لن يجرؤ على التوقيع مثل أبو عمار، ومن المستحيل أن يأتي من يقوم بهذا الدور، مضيفاً هناك توجه لزيادة رواتب الموظفين وربما تكون هذه خطوة من أجل وقف الطريقة القديمة، لأن أي تعديل في الرواتب سيكفي الناس حاجتهم، وتصبح الناس في غير حاجة لمثل هذه المساعدات.

تداول في السجون

ويظهر الأسرى في السجون الإسرائيلية تفاؤلاً كبيراً اتجاه هذه القضية، حسبما أوضح عصام الفروخ السجين منذ سنة ونصف في معسكر عوفر الاحتلالي وينتظر الحكم عليه، والذي سألته «آفاق برلمانية» عبر الهاتف، فقال: إن مثل هذه القضايا نوقشت وتناقش كثيراً في أوساط الأسرى، وإنهم يعتقدون - وبالطبع هذا رأيهم - أن المساعدات ستظل موجودة، ولكن بكل التأكيد ليس بنفس الطريقة والوتيرة القديمة، وستكون ضمن دائرة ضيقة جداً ومحيطها بالرئيس تخدم العمل والحالات الإنسانية الخاصة والصعبة، ولن يسمح لها بالتحول من جديد إلى ظاهرة في الحياة السياسية الفلسطينية، لأن أي رئيس جديد لن يجد أمامه مناصراً من فرض القانون، وتحويل نظام الحكم إلى نظام قائم على المؤسسة، وهذا بالطبع يفرض تحديات جديدة على المؤسسة الفلسطينية التي هي بحاجة إلى إعادة بناء لاستيعاب النظام والطريقة الجديدة في الحكم.

سيظهر الإصلاحيون المستفيدين من هذا

النظام على حقيقةتهم

ولا يعتقد الإعلامي أحمد داود أن يتجاوز النظام السياسي الفلسطيني طريقة «يصرف له»، لأنها صارت جزءاً من تقاليد، رسخت عبر سنوات طويلة قبل قيام السلطة واستمرت معها وتوسعت، واعتقد أن جزءاً من نظام المساعدات الذي كان قائماً له طابع إيجابي، لأن هناك

أموالاً تذهب إلى أناس محتاجين لها فعلاً، في الأرياف والمخيمات ومجال الصحة، لكن حصة الأسد من هذه المساعدات كان يستأثر بها حفنة من الطبقة السياسية التي تعمل في إدارة هذا النظام، ويدخل في نطاقها شراء الذمم والرشاوى وشراء الولاءات الكاذبة، وحولها فئة واسعة من المستفيدين من هذا النظام، سواء بوجه حق أم بغير وجه حق. ويرى داود أن على القيادة الفلسطينية القادمة والجديدة القضاء قضاء مبرماً على شكل ومضمون هذا النظام؛ أولاً بمأسسة نظام المساعدات عبر وزارة الشؤون الاجتماعية، أو منظمات العمل الأهلي التي تعنى بالمجالات المختلفة من حياة الناس، ومحاربة الفقر، وبالتالي وضع أنظمة وقوانين ومواصفات لمنح المساعدات حتى لا تستأثر بها جهات محددة، وتستفحل ظاهرة «الزبانية» والمحسوبية، ويجب إنهاء نظام المساعدات الخاص ببيروقراطي السلطة، بل والتحقيق مع جميع من شملهم نظام «يصرف له» لأنها أموال منتهبة، وبالتالي من حق السلطة، التي يفترض أنها حارسة الأموال العامة، استردادها. ويعتقد داود أن أي رئيس قادم يستطيع التغيير بشكل تدريجي إذا توفرت الإرادة والقناعة بأن نظام «يصرف له» هو نظام للإفساد العام، أفراداً وفئات وفصائل، فأعتقد أن إصلاحاً متدرجاً وليس انقلابياً ربما يقضى إلى القضاء على هذه الظاهرة المشينة. مع العلم أن الفئات المنتفعة سيقاومون أي إصلاح في هذا المجال لأنه وسيلتهم للاستيلاء على المال العام دون أن تلحق بهم تهمة السرقة بمعناها المباشر والجنائي أو لشراء الموالين في مناطقتهم وقراهم ومخيماتهم، ولكن الفئات المتضررة من هذا النظام سيقاومون كل فكرة للإصلاح وسيظهر الإصلاحيون المستفيدون من هذا النظام على حقيقتهم، ومع ذلك فإن أي إصلاحات ستلقى بكل تأكيد الدعم والتأييد والمساندة من قبل الشعب الفلسطيني ونخبة التي ظلت بمنأى عن نظام الفساد والإفساد، وهو ما يعني أن ثمة قاعدة اجتماعية ذات مصلحة في الإصلاح الحقيقي يمكن الركون إليها والاعتماد عليها في مساندة مثل هذه الخطوة.

الأمر يعتمد على الرئيس القادم

وترى روز شوملي، مدير عام طاقم شؤون المرأة أن هذا الأمر يعتمد على الرئيس القادم، عندما نستعرض الأسماء نتوقع أن تسير الأمور حسب القانون، ولكن هناك حالات لا يغطيها القانون، يجب أن يظل لها منافذ، لكن يجب أن توضع معايير لهذه المنافذ ومرونة في التعامل مع هذه الحالات، وربما تقع الكثير من النساء سواء المطلقات أو الأرمال خارج القانون، وكنا نرى في النظام القديم سد حاجة للكثير من الحالات المحتاجة، وبخاصة في مجال الصحة، ويجب على المحرومين أن يحتموا بالقانون وإذا ما وجدوا مكاناً لهم فيه دافعوا عنه وإلا ما معنى العدالة. ولكننا نشد على المعايير وتحديدها، ولكن إذا استمرت هذه الأمور كما هي، فهذا مرض استفحل في الحياة الفلسطينية، نحن مع الأنظمة والقوانين التي تأخذ بعين الاعتبار الحالات الأكثر فقراً والأكثر حرماناً، ويجب أن تكون هناك مساندة لمعرفة كيف تسير الأمور.

صعب للغاية أن يتغير النظام

ويقول جاك صاحب سوبرماركت الطيرة في رام الله «سأن يتغير النظام فهذا أمر صعب للغاية. هناك الكثير من الناس يعاشون على هذه المساعدات، منهم المحتاجون، ومنهم غير المحتاجين، وهذه الطريقة في الصرف اعتادت الناس عليها ويرغبون في الاستمرار فيها، وأنا أعرف الكثير من المستفيدين من هذه الطريقة سواء عائلات شهداء، أم أسرى وغيرهم، ولكن إذا وجدوا لهم بدائل في كسب عيشهم ربما تتغير الطريقة، أما أن يجد من يرغب في التغيير معارضة، فهذا أمر متوقع لأنه لا يأتي أحد يعجب الكل، فما بالك إذا كان سيأخذ منهم امتيازات، أما حجم هذه المعارضة فلا أعرفه.